

مقتل عامل على يد متشرد بأسيوط يفتح ملف الإهمال الأمني والخطر النفسي في ترك المختلين عقليا يجبون الشوارع



الأربعاء 15 أبريل 2026 05:00 م

شهدت مدينة أسيوط جريمة قتل صادمة في وضح النهار على كوبري 25 يناير، بعدما سقط العامل الشاب محمد أسامة عبد الصبور محمود قتيلا بطعنات نافذة سددها له شخص قالت التحريات الأولية إنه يعاني من اضطرابات نفسية حادة، في واقعة أعادت إلى الواجهة أسئلة ثقيلة عن مستوى الحماية في المجال العام، وعن عجز الأجهزة المعنية عن التعامل المبكر مع الحالات الخطرة التي تتحرك بين المواطنين من دون رقابة فعالة أو تدخل حاسمٍ وقد وقعت الجريمة في لحظة مرورية معتادة وعلى واحد من أهم الممرات الحيوية في المدينة، ما ضاعف من وقع الصدمة بين المارة، ودفع كثيرين إلى التساؤل عن كيفية تحول طريق عام إلى مسرح قتل كامل الأركان في دقائق معدودة، من دون وجود ما يمنع الجاني من الوصول إلى ضحيته أو حمل سلاح أبيض واستخدامه بهذه الصورة الدامية التي انتهت بمقتل شاب خرج من بيته سعيا إلى الرزق فعاد إلى أهله جثماناً

تكشف الوقائع الأولية أن الجريمة لم تكن مجرد حادث جنائي منفصل، بل جاءت في سياق أوسع من التراخي الإداري والفرغ الوقائي الذي يترك المواطنين في مواجهة مخاطر متكررة داخل الشوارع والميادين والكباري ومحيط المرافق العامة وقد بدأت التحركات الأمنية بعد وقوع الجريمة بالفعل، وانتقلت قوة من مديرية أمن أسيوط إلى المكان وفرضت كردونا أمنيا وسيطرت على الجاني بمساعدة الأهالي، غير أن هذا التحرك اللاحق لم يبدد الغضب الشعبي الذي تصاعد بعد مقتل محمد أسامة عبد الصبور محمود، لأن السؤال الذي فرض نفسه بقوة كان مباشرا وواضحا وهو لماذا وصلت الأمور إلى هذه النهاية أصلا كما أن الحزن الذي خيم على أسيوط لم يكن منفصلا عن شعور عام بأن أرواح المواطنين باتت مهددة في المجال العام بفعل خليط من الإهمال وضعف المتابعة وغياب آليات الردع المبكر، وهي عناصر حولت الجريمة إلى جرح مفتوح في وجدان المدينة

تفاصيل الجريمة على كوبري 25 يناير وسقوط محمد أسامة قتيلا

كشفت المعلومات الميدانية الأولية أن العامل الشاب محمد أسامة عبد الصبور محمود كان يسير على كوبري 25 يناير في قلب مدينة أسيوط عندما باغته الجاني بشكل مفاجئ، ثم أخرج سلاحا أبيض كان يخفيه بين ملبسه، ووجه إليه طعنات نافذة في أجزاء متفرقة من جسده أنهت حياته خلال وقت قصير

ثم أكدت التحريات الأولية أن الهجوم وقع من دون مشاجرة سابقة أو احتكاك ظاهر بين الطرفين، وهو ما رجح منذ اللحظات الأولى أن الضحية لم تتح له أي فرصة حقيقية للدفاع عن نفسه أو الابتعاد عن مسار الاعتداء، خاصة أن الجاني نفذ هجومه بصورة مباغتة وسط المارة وعلى مدى من الجميع

وعلى الفور انتقلت قوة مكبرة من مديرية أمن أسيوط إلى موقع البلاغ، وفرضت طوقا أمنيا حول مسرح الجريمة لمنع التكدس وتسهيل جمع الأدلة، بينما شارك الأهالي مع رجال الشرطة في محاصرة المتهم والسيطرة عليه قبل تمكنه من الفرار من المكان بعد تنفيذ الاعتداء

وبعد ذلك نقلت الجهات المختصة المجني عليه إلى المستشفى، إلا أن المصادر الطبية أفادت بأن محمد أسامة عبد الصبور محمود وصل جثة هامة نتيجة نزيف حاد أصاب أعضاء حيوية، وهو ما دفع جهات التحقيق إلى إيداع الجثمان بالمشرحة وبدء الإجراءات القانونية المرتبطة بمعاينة الجثة وموقع الحادث

اضطرابات نفسية معلنة وسؤال الرقابة الغائبة في المجال العام

فيما أظهر الفحص المبدئي أن الجاني معروف في محيط المنطقة بسلوكيات غير مستقرة وبمعاناته من اضطرابات نفسية وعقلية، فإن الواقعة فتحت بابا واسعا للنقاش حول بقاء الحالات الخطرة في الشارع من دون متابعة مؤسسية فعالة، خاصة عندما تقترن هذه الاضطرابات بإمكانية الوصول إلى أدوات قاتلة

وفي هذا السياق قال أستاذ الطب النفسي جمال فرويز إن ترك مريض نفسي شديد الاضطراب في المجال العام من دون متابعة علاجية أو أسرية أو مؤسسية منتظمة يرفع احتمالات السلوك العدواني المفاجئ، خصوصا إذا غابت آليات الاكتشاف المبكر والتدخل الوقائي، وهي ملاحظة تضع الجريمة في إطار مسؤولية عامة لا فردية فقط

كما أوضح استشاري الطب النفسي أحمد عكاشة في أكثر من مناسبة علمية أن المرض النفسي لا يساوي الجريمة بالضرورة، لكن الخطر يتصاعد عندما تترافق الأعراض الحادة مع الانقطاع عن العلاج وضعف الرعاية وغياب المراقبة المجتمعية، وهي عناصر تبدو حاضرة بقوة في وقائع مشابهة شهدتها شوارع مصر خلال السنوات الأخيرة

ومن ثم اتجهت تحريات المباحث إلى فحص كيفية حصول المتهم على السلاح الأبيض، لأن امتلاك أداة الجريمة لم يكن تفصيلا ثانويا في الواقعة، بل عنصرا حاسما في تحويل اضطراب السلوك إلى قتل مكتمل الأركان، وهو ما يربط الملف النفسي مباشرة بملف أمني وإداري لا يمكن فصله عنه

النيابة والتحقيقات ومطالب الأهالي بعد تشييع شهيد الرزق

باشرت النيابة العامة في أسبوط تحقيقات موسعة في القضية، وقررت ندب الطب الشرعي لتشريح الجثمان وبيان سبب الوفاة بدقة والتصريح بالدفن، كما بدأت في استجواب شهود العيان ومراجعة كاميرات المراقبة المحيطة بمكان الجريمة، سعيا لإعادة بناء اللحظات الأخيرة التي سبقت مقتل محمد أسامة

وفي المسار القانوني قال أستاذ القانون الجنائي محمود كبيش إن المسؤولية الجنائية في مثل هذه القضايا تتحدد على أساس تقرير الحالة العقلية وقت ارتكاب الفعل، لأن القانون يفرق بين الاضطراب النفسي العابر وفقدان الإدراك الكامل، ولذلك فإن عرض المتهم على لجنة طبية متخصصة يمثل خطوة جوهرية في مسار التحقيق

وبالتوازي مع ذلك خيمت حالة حزن واسعة على محافظة أسبوط، حيث شيع الأهالي جثمان الشاب في مشهد جنائزي مؤلم حمل رسائل غضب بقدر ما حمل مشاعر الفقد، لأن كثيرين رأوا أن محمد أسامة لم يسقط في حادث عرضي، بل دفع ثمن غياب الردع والمراقبة وترك الخطر يتجول علنا

ولذلك تصاعدت مطالب شعبية بفرض رقابة أشد على الحالات النفسية الخطرة الموجودة في الشوارع والميادين العامة، مع تطوير آليات التدخل السريع بين الصحة والداخلية والمحليات، حتى لا تتكرر جرائم مباغتة تحصد أرواح مواطنين عاديين خرجوا إلى أعمالهم ثم عادوا إلى أسرهم قتلى

وهكذا بقي اسم محمد أسامة عبد الصبور محمود حاضرا في وجدان أسبوط بوصفه عاملا شابا خرج وراء لقمة العيش فعاد ضحية طعنات غادرة على كوبري حيوي في وضح النهار، وبقيت الجريمة نفسها شاهدا قاسيا على أن الإهمال حين يتراكم يفتح الطريق إلى موت يمكن منعه لو حضرت المسؤولية قبل الكارثة لا بعدها